(موقف عبد الكريم قاسم من الحزب الديمقراطي الكردستاني من خلال صفحات جريدة النور (١٩٥٨-١٩٦٣)

Abdul Karim Qasim's position on the Kurdistan Democratic Party through the pages of Al-Nour newspaper (1958-1963)

سمر مثنى عدنان تبان أ.د. عبدالرحمن إدريس صالح

جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Email: *samarmothanna@gmail.com*

Published :5 -3-2024

Keywords: الحزب ، الكرد ، الديمقراطي ، النور جريدة

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Abstract

Summary** During the royal era, the Kurds tried to search for effective solutions to obtain self-rule for their regions, and the lack of seriousness in granting them an independent local administration forced them to cling to the winds of the revolution of July 14, 1958. Al-Nour newspaper was a mirror that reflected the position of the Kurdish street welcoming the new republican regime, basing it on the policy of Abdul Karim Qasim. Friendliness towards the Kurds and what was included in Article Three of the Interim Constitution issued on July 27, 1958, "Recognition that the Arabs and Kurds are partners in the homeland" and the establishment of a Directorate for Kurdish Studies in the Ministry of Agriculture. As a result, Mullah Mustafa Barzani announced that he was the "soldier" of Abdul Karim Qasim Al-Muti'. Now those relations It did not continue at the same pace, as it soon became aware of mutual suspicions on the part of both parties, and they began to throw accusations at each other, especially after the rapprochement between Mullah Mustafa and the Soviet Union. The year 1960 was considered the beginning of the end of their friendly relationship that As a result of the events of September 1961, the research was divided into three sections, preceded by the introduction and followed by the conclusion: The first section dealt with Abdul Karim Qasim's friendly stance towards the Kurds, and the second section included the events of September 1961. The third section explained the international position on Abdul Karim Qasim's relationship with the Kurds through the vision of the book of Al-Nour newspaper.

الملخص

حاول الكرد ابان العهد الملكي البحث عن الحلول الناجعة للحصول علي الحكم الذاتي لمناطقهم وان عدم الجدية في منحهم أداره محلية مستقلة حتم عليهم التشبث برياح ثورة ١٤تموز ١٩٥٨.

كانت جريدة النور مرآة عكست موقف الشارع الكردي المرحب بالنظام الجمهوري الجديد مستندين في ذلك على سياسة عبد الكريم قاسم الودية تجاه الكرد وماتضمنة المادة الثالثة من الدستور المؤقت الصادر في ٢٧تموز ١٩٥٨ "الاعتراف ان العرب والاكراد شركاء في الوطن " وتأسيس مديريه للدراسات الكردية في وزاره الزراعة فاعلن على اثر ذلك الملا مصطفى البارزاني انه "جندي عبد الكريم قاسم المطيع "الان تلك العلاقات لم تستمر بوتيرة واحده اذ سرعان ما انتباتها شكوك متبادلة من قبل الطرفين واخذو يتراشقون التهم لبعضهما خصوصا بعد التقارب بين الملا مصطفى والاتحاد السوفييتي وعد عام ١٩٦٠ بداية النهاية لعلاقتهم الودية التي تمخضت عنها احداث ايلول ١٩٦١.

المقدمة

تأتي أهمية هذا البحث كونه يفسر العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي الكردستاني، فتارة نجده يؤيد خطوات عبد الكريم قاسم والعهد الجمهوري الجديد ويبادله الأخير بالسماح لبعض الشخصيات الكردية الاشتراك في دفة الحكم، وتارة أخرى يرد الحزب الديمقراطي الكردستاني بخطوات تصعيدية بعدما لمس عدم الجديَّة من قبل الحكومة الجديدة في تنفيذ الفقرات الدستورية المتعلقة بالكرد.

قُسِّم البحثُ على مبحثين تسبقهما المقدمة وتعقبها الخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة : تناول **المبحث الأول:** البارتي وسياسة عبد الكريم قاسم الودية في صفحات جريدة النور، وضم **المبحث الثاني:** أحداث أيلول ١٩٦١ من خلال رؤية جريدة النور.

المبحث الاول

البارتي وسياسة عبد الكريم قاسم الودية في صفحات جريدة النور

واكب الكُرد إبان العهد الملكي العديد من الأحداث بصورة مستمرة للحصول على الحكم الذاتي لمناطقهم، والبحث عن الحلول الناجعة لتحقيق ذلك الحلم[1]، إلَّا أن عدم الجديَّة في منحهم إدارة محلية مستقلة في شمال العراق بما ينسجم مع نضالهم الوطني، الأمر الذي حتَّم عليهم التشبث والترحيب برياح ثورة 14 تموز 1958 عاقدين عليها الآمال في إيجاد متنفس لفتح صفحة جديدة من العلاقات الودية مع الحكومة المركزية الجديدة[2] التي أيَّدها الحزب الديمقراطي الكُردستاني (البارتي)[3]، وفي هذا الصدد كشفت جريدة النور عن ترحيب بعض قيادات البارتي بالنظام الجمهوري مثلما راح بعضُهم يرسل البرقيات إلى عبدالكريم قاسم مهنئينه بالانتصار وواضعين إمكانياتهم لدعم الجمهورية وانجاحها

ومن جهته أكد سكرتير حزب الديمقراطي الكردستاني إبراهيم أحمد سكرتير الحزب دعم الحزب للجمهورية العراقية[4]، وأصدر على إثر ذلك بيانًا بعد يومين من الثورة في 16 تموز 1958 من بين ما جاء فيه " **أنَّ البارتي يعلن وبصراحة تعاظم قوة حركة الشعب العربي التحررية، وتحرر العراق بانسحابه من حلف بغداد المصوَبة سهامه إلى قلب الأمة الكردية، وأن تشييد نظام جمهوري متحرر خطوة هامة، لذلك قرر البارتي أن يناضل بجميع إمكانياته للدفاع عن الحكومة وتجنيد جميع أعضائه كفدائيين للجمهورية**" [5]، وقد أعطى تصريح الحزب البارتي صورةً واضحةً عن مدى تمسك الكُرد بالأخوَّة العربية – الكُردية، وبوحدة كفاح الشعبين ضد الاستعمار والرجعية من أجل صيانة الجمهورية العراقية وتطورها إلَّا أن ذلك لم يمنع اختلاف الآراء والتوجهات بعد أن ضغط الكُرد في مطالبهم وزاد تأثير الخط القومي في مسيرة الكُرد وتوجهاتهم[6].

وضّحت جريدة النور أن موقف الشارع الكُردي المرحب بالجمهورية كان متكِئًا على سياسة عبدالكريم قاسم الودية تجاههم، حتى أنه سعى جاهدًا ومنذ شهور حكمه الأولى إلى تحقيق طموحاته وتطلعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراقيين جميعًا بما فيهم الكُرد، من أجل إنجاح الثورة وتجنب خطر المعارضة التي قد تعرّض الجمهورية الوليدة إلى الإرباك[7]، كما وأشادت جريدة النور بسياسة عبدالكريم قاسم وأكّدت عزمها على ضرورة الاعتراف بالحقوق الكُردية وعبَّرت عنه بمقال جاء تحت عنوان "**الدستور العراقي المؤقت حماية حقوق الكُرد**" [8] أي: أن الدستور المؤقت الذي أصدرته حكومة الثورة في 27 تموز 1958 كان فيه ما يخدم الكُرد[9]؛ إذ أشير فيه إلى أن العرب والكُرد شركاء في وطنهم وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة والتي أشارت إلى أن "**يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر العرب والكُرد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية في الوحدة العراقية**"[10].

وفي هذا الصدد يمكن أن نعد التغيير الذي حصل في 14 تموز 1958 تغييرًا سياسيًا جذريًا عبَّر عن رؤية جامعة من خلال تحالفات سياسية قادت إلى شراكة في الحكم تَوثَّقَ ذلك المفهوم في الدستور العراقي المؤقت، وكان ذلك التحوُّل أيضًا نتيجةً لتفاعل الكُرد سياسيًا وثقافيًا مع باقي مكونات المجتمع العراقي ولاسيما المعارضة للنظام الملكي آنذاك، وفي ذلك الاتجاه دعا حزب البارتي إلى نظام وحدوي على أساس الأخوَّة، في الوقت الذي بقى ذلك الدستور الذي بدأ العمل به في 27 تموز 1958 أول دستور اعترف بالشراكة العربية – الكُردية وأقر للكُرد حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.

واصلت جريدة النور ذكر مكتسبات الكُرد في الدستور الجديد منها تأسيس مديرية عامة للدراسات الكُردية في وزارة المعارف للإشراف على مناهج التعليم في المناطق الكُردية، واستحداث صف خاص لتعليم اللغة الكُردية في دور المعلمين والمعلمات، وأفسح المجال أمام حرية الإعلام الكُردي؛ إذ صدرت

في بغداد وحدها في أثناء السنة الأولى لعمر الجمهورية 45 جريدة يومية وأسبوعية، وكانت جريدة (خەبات «النضال») الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الكُردستاني واحدة منهنَّ؛ إذ سُمح بتوزيعها بصورة علنية بعدما كانت توزع سرًا [11]، ونجد من المفيد أن نشير أن مكونات شعار الجمهورية رسخت الاعتقادات للوحدة العراقية؛ إذ صدر في 27 حزيران 1959 قانون علم الجمهورية العراقية تماشيًا مع رغبة الحكَّام الجُدد في تغيير كل ما كان يمت الى العهد السابق بصلة[12]، وتضمَّن ذلك الشّعار السيف العراقي كرمز للقومية العربية، والخنجر الكُردي رمزًا للقومية الكُردية، وعلقت جريدة النور على ذلك بذكرها " **أن اختيار شعار السيف والخنجر للجمهورية العراقية يرمز إلى أن العرب والكُرد شركاء في الوطن، ذلك فضلًا عن احتواء علم الجمهورية على اللون الأصفر وهو رمز لشعار جمهورية مهاباد الكُردية**" [13].

وبناءً على ما أوردته الجريدة بشأن شعار الجمهورية قد يكون اختيار السيف والخنجر يصب في ذلك التوجه الوحدوي والشراكة الوطنية والتي تواجدت في بداية الثورة إلا أن الأحداث وبعض المتغيرات على الساحة العراقية افرزت توجهات جديدة خالفت ما كان متفق عليه في الأيام الأولى للجمهورية في الوقت الذي لا نتفق مع رأي جريدة النور وهي تفسر احتواء علم الجمهورية على اللون الأصفر كإشارة لرمز استخدم في شعار جمهورية مهاباد الكُردية والذي قد يفسر عن بزوغ الشمس لمرحلة جديدة من مسيرة العراق.

أظهرت الحكومة العراقية مواقف إيجابية تجاه الكُرد، وذلك من خلال اختيار بعض الشخصيات الكُردية التي تتصف بالاستقلالية والمكانة العلمية التي زادت من خبرتهم العلمية وإشركتهم في دفة الحكم؛ إذ مثَّل الكُرد في مجلس السيادة[14] العقيد خالد النقشبندي[15]، مثلما أمست وزارة المواصلات تحت رئاسة بابا علي الشيخ محمود الحفيد[16]، وعدَّت جريدة النور تلك الإجراءات إشارة واضحة إلى انفتاح النظام الجمهوري الجديد على الكُرد[17].

نوهت جريدة النور أن الحزب الديمقراطي الكُردستاني لم يقتصر على إرسال البرقيات للحكومة العراقية وإنما أرسل وفود من مختلف مناطق كُردستان إلى بغداد في 27 تموز 1958 لتقديم التهاني إلى قادة الثورة والإعراب عن تأييد أبناء كُردستان لهم[18]، كما وأشارت النور أن الوفد المرسل كان يرأسه إبراهيم أحمد الذي استعرض أثناء خطابه كفاح الكُرد في جميع المعارك ومشاركتهم على أمل أن تصدر الحكومة تشريعات تصب في مصالحهم، هذا فضلًا عن إرسال اللجنة المركزية للحزب الكُردستاني برقية إلى هيئة الأمم المتحدة لإعلامهم أن الشعب الكُردي يؤيد ثورة 14 تموز 1958[19]، وراحت الجريدة شيد بقرار العفو العام والإفراج عن الشخصيات السياسية الكُردية وعدم ملاحقة الآخرين والسماح للمنفيّين

بالعودة[20]، ذلك فضلًا عن العفو عن المشاركين بالحركات الكُردية منذ عام ١٩٤٣ ولغاية عام ١٩٤٥ [21].

ذكرت جريدة (خه بات) الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الكُردستاني، إن قرار العفو العام أعطى أملًا للمُلا مصطفى البارزاني بالعودة إلى العراق[22]، فبدأ في حينها بإرسال برقيات التهنئة إلى الحكومة الجديدة من منفاه في الاتحاد السوفيتي معلنًا تأييده لأهداف العهد الجمهوري الجديد فوجه له عبدالكريم قاسم دعوة للعودة إلى العراق وأعدَّ لذلك استقبالًا حافلًا في السادس من تشرين الأول 1958 وخصص له إعانة مادية؛ فضلًا عن تهيئة دار السيد صباح نوري السعيد للسكن فيه[23].

أبدى المُلا مصطفى تأييده المطلق لسياسة عبدالكريم قاسم بقوله: " **أنا جنديك المطيع**" عرَّضته تلك المقولة إلى الانتقاد من قبل جريدة النور التي تابعت تحركاته واصفةً تصرفه "**بالمداهنة لنظام الحكم من أجل تحقيق مكاسبه الشخصية**" [24] فيما ذكرت جريدة الجمهورية أن عبدالكريم قاسم وجّه ببناء مساكن لرفاق البارزاني في منطقة بارزان، وأمر بتخصيص رواتب مجزية لهم ولعوائلهم هدف من خلال ذلك إلى القضاء على مقاومة الكُرد للحكومة المركزية في المنطقة الجبلية وإسكانهم في منطقة تكون خاضعة لسيطرة الحكومة بصورة أو بأخرى[25].

تطرقت جريدة النور إلى موقف بريطانيا حيال العهد الجمهوري الجديد الذي اتَّسم بالمراوغة فتارةً تؤيدها وتارةً أخرى تسعى إلى استخدام القضية الكُردية كورقة ضغط لبث إشاعة مفادها معاداة الكُرد للجمهورية العراقية وإمكانية قيامهم بمحاولة الانفصال عن العراق ذلك ما سيربك الحكومة الفتيَّة ويجبرها على الانصياع لبريطانيا[26] فيما وجدت جريدة النور أن موقف الاتحاد السوفيتي كان مغايرًا ؛ إذ رحب من جانبه بتحسن الوضع والتقارب العربي – الكردي ودعا إلى حل القضية الكُردية بصورة أو بأخرى؛ لأنه كان يرى في العراق حليفًا له يأمل أن تتشكل فيه حكومة اشتراكية تستخدمها كورقة ضغط رابحة على الحكومتين الإيرانية والتركية [27].

المبحث الثاني

أحداث أيلول ١٩٦١ من خلال رؤية جريدة النور

لم تستمر العلاقات الودية بين عبدالكريم قاسم والكُرد ردحًا من الزمن؛ إذ سرعان ما أصابها الفتور وتعمقت الخلافات ونمت الريبة بين الطرفين ذلك فضلًا عن أن حالة الديمقراطية النسبية التي تمتع بها الكُرد والنظرة إلى عبدالكريم قاسم كمجسدٍ لآمالهم التي بدأت تتلاشى شيئًا فشيئًا وتتحول إلى دكتاتوريّة عسكرية مقتها الشارع الكُردي[28]، فأمسى من الطبيعي أن يدُب الخلاف بين الطرفين وينظر كل طرف إلى الطرف الآخر بأنه سيشكل تهديدًا عليه بعد أن عظم نفوذهما وحصل كلٌّ منهما على أهدافه المنشودة، فأخذت مصالحهم الذاتية تتصدم ببعضها[29] ونجد هنا من المفيد أن نشير أن تساهل

عبدالكريم قاسم تجاه المُلا مصطفى والسماح له بالعودة من منفاه كان ناجمًا بالدرجة الأساس من أجل كسبه والتحالف معه؛ لأنه كان يعتقد أن تحالفه مع القيادات الكُردية سيحقق تعاطف الكُرد في الوقت الذي سيُحيد فيه الكثير من المقاتلين الكُرد في المناطق الجبلية[30].

سعى عبد الكريم قاسم من أن يجعل من المُلا مصطفى والبارتي قوة يعتد بها لإزاحة منافسيه والمناوئين لحكمه وتمثل ذلك في مشاركتهم في القضاء على حركة عبد الوهاب الشواف [31] في ٨ آذار 1959 داخل الموصل وحركةرشيد لولان[32] التي قامت في أيار 1959 في أربيل[33].

عبرت جريدة النور عن التضامن الأخوي بين العرب والكُرد من أجل القضاء على التمردات التي تهدف إلى تعكير سماء الجمهورية العراقية[34]، ووصفت ذلك بتظافر الجهود بين العرب والكُرد نتج عنه إخماد بعض حركات المعارضة معللة النور أن سبب فشل انتفاضة الشواف تعود إلى سوء التنظيم والتخطيط وافتقار قياداتها إلى قاعدة جماهيرية واسعة؛ لأن كل الذين زجوا أنفسهم في تلك الحركة كانوا من الضباط الذين هدفوا إلى التخلص من حكم عبد الكريم قاسم[35].

يمكن عد عام 1960 بداية النهاية للعلاقات الودية بين المُلا مصطفى وعبدالكريم قاسم؛ لاعتباراتٍ عدة منها زيادة المطالب الكُردية وما قابلها من تصلب الموقف الحكومي[36]، لا سيما بعد ما وجد عبدالكريم قاسم أن الامور لم تسر كما كان يرسمها، مما دفعه إلى السعي من أجل إيجاد الوسائل التي تعمل على تقليص نفوذ الكُرد وتحجيم تطلعاتهم[37]، وفسرت جريدة النور أن بعد إجازة الحزب الديمقراطي الكُردستاني في ٩ شباط 1960[38] بطلب من قبل المُلا مصطفى بموجب قانون الأحزاب لعام 1960[39] بدأ الحزب بخطوات تصعيدية ردًا على تلكؤ الإجراءات الحكومية، وطالبت بضرورة تنفيذ المادة الثالثة من الدستور المؤقت بإعطائهم حقوقهم القومية، وإلغاء الأحكام العرفية، فضلًا عن ضرورة تحقيق حق تقرير المصير[40]، نجد هنا أن جريدة النور قد غيرت بعض الشيء من منهاجها الداعم للحكومة ودأبت على انتقاد خطوات عبدالكريم قاسم تجاه الكُرد ومحاولته بإرساء قواعد حكمه واصفةً إياه (الدكتاتور الفردي) ذي النهج الماركسي، وراحت تقدم التبريرات لمنهاج الحزب الديمقراطي[41]، كما وجدت جريدة النور أن التقارب الكُردي مع حزب مع الحزب الشيوعي وأحزاب أخرى بات من الضروري على أمل إقناع قيادات تلك الأحزاب بإقرار حقوق الشعب الكُردي في نيل الحقوق القومية[42]، فيما عابت الجريدة بعد ذلك تنصل بعض تلك الجهات عن القضية الكُردية واقتصار بعض عناصرها على الأقوال لا الأفعال حيال الشعب الكُردي[43].

كان عدم التوصل إلى حل سلمي للقضية الكُردية في العراق وإعلان المُلا مصطفى في تموز 1961 أن منطقة كُردستان منطقة مستقلة لها جيش نظامي الأمر الذي عده عبدالكريم قاسم إعلانًا للتمرد

على ثورة 14 تموز ١٩٥٨[44]، بعد أن وجدت السلطات الحكومية هناك تحركات كرديّة لإقامة علاقات مع دول خارجية للحصول على الدعم والإسناد[45].

سلطت جريدة النور أضواءها على زيارة المُلا مصطفى إلى موسكو في تشرين 1960 من أجل التوسط بينه وبين عبدالكريم قاسم على أمل إعادة السلام بينهما، لاعتبارات عدة؛ إذ لم يكن السوفيت على استعداد للتخلي عن علاقتهم بعبدالكريم قاسم أو العمل على إبعاده من السلطة على الرغم من أياديها الخفية التي دعمت المُلا مصطفى وزوَّدته بالأسلحة ومن مصادر عدَّة لتضاهي أسلحة الجيش العراقي آنذاك[46].

لم تكن الصحف الدولية بعيدة عن الأحداث الدائرة في العراق آنذاك؛ إذ نوهت جريدة التايمز البريطانية أن المُلا مصطفى قد سعى إلى إعادة علاقته مع بريطانيا وتمخض عن ذلك مقابلة السفير البريطاني همفري تريفليان hmfry triflian[47]، والشكوى من مواقف عبدالكريم قاسم تجاه الكُرد، مما جعل الأخير يوجه أصابع الاتهام صوب الحكومة البريطانية بالوقوف ضد الحكومة العراقية، وإنها وراء تمويل الحركات الكُردية وتأليبها[48]، وصرَّحت الجريدة ذاتها: **"بأن قاسمًا هو المسؤول عن سوء الأوضاع في كُردستان"**[49]، وأدت تلك الخطوات مجتمعةً إلى زيادة حساسية عبدالكريم قاسم تجاه الكُرد، وعبرت عن ذلك جريدة النور بأن**"عبدالكريم قاسم بدأ يضيق الخناق على الحزب الديمقراطي الكُردستاني والعمل على مطاردة أعضائه واعتقال قادتهم"**[50].

نقلت جريدة النور ما تداولته الصحف المصرية حيال الأوضاع في كُردستان، إذ فسرت جريدة الأهرام **"أن سياسة عبدالكريم قاسم نابعة من الحفاظ على كيان الوطن ووحدته"** وخالفتها جريدة خبات (النضال) التي فسرت أن عبدالكريم قاسم قد عدَّ الحزب الديمقراطي الكُردستاني عقبة في طريق بسط نفوذه الفردي مما أدى بالحكومة إلى تضييق الخناق على الجريدة والعمل على غلقها[51]، في هذا الاتجاه أوضحت جريدة النور أن تلك الظروف قد أجبرت الحزب الديمقراطي الكُردستاني إلى رفع المذكرات إلى عبدالكريم قاسم على أمل التواصل إلى اتفاق سلمي؛ إذ عبّرت المذكرة الأولى **"أن استمرار الوضع المتأزم بين الطرفين ينذر بشر مستطير ويهدد الوحدة الوطنية والقومية الكُردية الذي يعود بالدرجة الأساس إلى التنصل عن المطالب الكُردية"**[52] فيما شرحت المذكرة المرسلة في 20 تموز 1961 مساندة الكُرد لثورة 14 تموز التي قابلتها الحكومة بالإهمال لحقوق تلك المنطقة وتجميد المادة الثالثة للدستور المؤقت ومكافحة الصحافة الكُردية وإغلاق أغلب الصحف ومحاربة الثقافة لاسيما العمل على إلغاء مؤتمر المعلمين المزمع عقده في شقلاوة في شباط 1961[53]، وإصدار مذكرات اعتقال بحق إبراهيم أحمد بحجج جنائية واهية[54].

كان تباطؤ عبدالكريم قاسم وعدم المبالاة بالرد على مذكرات الحزب الديمقراطي الكُردستاني إيذانًا للقيادات الكُرديّة باستخدام الأسلوب الثوري؛ إذ وصفت جريدة النور أن سياسة عبدالكريم تجاه الكُرد قد أفرزت آثارًا على الشارع الكُردي تبلورت بخطوات تصعيدية كان أولها المظاهرات الحاشدة التي اجتاحت أغلب مناطق كُردستان في 16 أيلول 1961 بمناسبة الذكرى السنوية لانتفاضة أيلول، فعُطِّلت على إثرها الأسواق والمعامل والورشات[55]، وكان لحزب البارتي الدور الأبرز في تلك الأحداث إلا أن ذلك لم يؤثر على موقف عبدالكريم قاسم الذي أصبح أكثر تصميمًا على إنهاء المعارضة الكُردية لحكمة[56].

أشارت جريدة النور أن عبدالكريم قاسم لم يستمع إلى صوت العقل ونداء المنطق بضربه للتجمعات الكُردية بحجة إعاقتها لطريق القطعات العسكرية المارة بدربنديخان في التاسع من أيلول 1961 وبذلك بدأت تتسع الخلافات جغرافيًا وسياسيًا[57]، كما وذكرت جريدة النور أن عبدالكريم قاسم أعدَّ تمرد العشائر الموالية للبارزاني في ١٢ أيلول ١٩٦١ إيذانًا لإثارة القلاقل بين الجانبين[58]، وراحت الجريدة تعبر في مقالاتها عن مقتها لإجراءات الحكومة وتنقل مقالات جريدة خهبات (النضال) المعاصر للحدث التي أمست توزع سرًا وشجبت خطوة عبدالكريم قاسم على تسليح العشائر الكُردية الموالية لنظامه سعيًا منه لكسر شوكة المُلا مصطفى حتى أنها أغارت بمساعدتهم على قرى بارزان الإجراء الذي عدَّه إبراهيم أحمد تلك العملية "**غلطة قاسم الكبرى التي دفعت المُلا مصطفى على خوض غمار المعركة**"[59].

أصبحت قرى بارزان ميدانًا للعمليات العسكرية، مما عرَّض العديد من قراها للقصف إلا أن قلة المؤن والسلاح حال دون صمود البارزانيين مما أدى إلى استعانة المُلا مصطفى بالشيخ أحمد البارزاني[60] الذي حمل مهمة التفاوض بين الطرفين، فأكد له عبدالكريم قاسم أنه مستعدًا لإصدار العفو عن المُلا مصطفى بشرط أن يعود إلى بارزان ويخلد إلى الهدوء فيسمح للحزب آنذاك بمزاولة أعماله وفق نشاط الوحدة الوطنية، وبحلول آذار 1962 شهد الوضع العام في كُردستان استقرارًا نفسيًا حتى نهاية حكم عبدالكريم قاسم[61].

الخاتمة

يبدو ممَّا تقدم أن سياسة عبدالكريم قاسم تجاه الكُرد لم تسِر بوتير واحدة، إذ أن خطواته الودية تجاههم من خلال فقرات الدستور العراقي قابلها بتسويف ومماطلة وعدم تطبيقها على أرض الواقع فبقيت مجرد نصوص مذكورة هدف من خلالها إلى ضم الكُرد تحت جناحه لكي لا يستخدمهم المجتمع الدولي كورقة ضغط ضده ذلك فضلًا عن تدعيم جبهته الداخلية، وأن عدم تطبيقها قد أصاب الكُرد بخيبة أمل؛ إذ أن عبدالكريم قاسم أظهر عدم جديته في إعطاء الكُرد حقوقهم القومية، وأن تأييد المُلا مصطفى لسياسة عبدالكريم قاسم كانت على أمل تفهّم الحكومة الجديدة لمطالب الكُرد المشروعة من جهة، وتحقيقًا لمكاسبه الشخصية إن صحَّ التعبير من جهة أخرى، وقد توضحت الأخرى من خلال الهِبات والأملاك

الممنوحة له من قبل عبدالكريم قاسم، فضلًا عن إعادة أملاكه الموجودة في مناطق بارزان حتى أصبح يتحدث باسم الكُرد في بغداد بحريّة تامّة.

ويمكن الخروج بحقيقة مفادها أن الشخصيات السياسية يصعب التكهن بأفعالها؛ إذ أنها تتغير تبعًا للمواقف السياسية من جهة وتحقيقًا لمصلحتها من جهة أخرى؛ وهذا ما وجدناه عند تحول سياسة عبدالكريم قاسم بعد ما كان صديق الأمس بالنسبة للكُرد ومحقق أمانيهم وفق بنود الدستور المؤقت الذي أقرته حكومة الثورة أصبح حسبما تناقله الكُتَّاب وبضمنهم كتَّاب جريدة النور التي غيرت من منهاجها من التمجيد وذكر محاسن النظام الجمهوري إلى معارضته بعد أن راح يضيّق الخناق على القيادات الكُردية بأحزابهم وصحفهم، إضافة إلى أن القيادات الكُردية حاولت جاهدة كبح جماح عبد الكريم قاسم والاستعانة بالدول الخارجية منذ بداية الحركة الكُردية المسلحة عام 1961 من أجل نيل الدعم البريطاني إلا أن الأخيرة كانت متخوفة نظرًا لوجود تيار يساري داخل قيادة الحركة الكُردية وداخل أروقة الحزب الديمقراطي الكُردستاني ذلك فضلًا عن التقارب الملموس بين المُلا مصطفى والاتحاد السوفيتي.

المراجع

(1) محمد عبد الحسين عبدالله العقابي، الفكر القومي في العراق 14 تموز ١٩٥٨-١٧ تموز ١٩٦٨ دراسة تاريخية سياسية، أُطروحة دكتوراه المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2005، ص 209.

(2) عبدالسميع خلف عبد حبيب الجنابي، عبدالسميع خلف عبد حبيب الجنابي، تطور المشكلة الكُردية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨ دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الأنبار، ٢٠١٧، ص 34 .

(3) البارتي: وهي ترجمة للحزب الديمقراطي الكُردستاني باللغة الكُردية (السورانية) أُطلقت لأول مرة على الحزب الديمقراطي الكُردستاني في المؤتمر التأسيسي الذي عقده أعضاء الحزب في بغداد في 16 آب 1946 في دار سعيد فهيم بقيادة المُلا مصطفى البارزاني وعضوية خمسة عشر عضوًا، أعطوا للحزب اسمًا كُرديًا (پارتي ديموكراتي كورد – عراق) ومنح إصدار جريدته رزكاري (الحرية) للمزيد ينظر: كافي سلمان مراد الجادري، الجمعيات والاحزاب الكُردية في العراق ١٩٢١ - ١٩٤٧ دراسة تاريخية سياسية، بحث منشور في مجلة الأستاذ، المجلد ٢، العدد ٢٢١ ، 2017، ص 53.

(4) " النور" ، العدد ٦٨، ١ كانون الثاني ١٩٦٩ ؛ للمزيد من التفاصيل عن الحزب الديمقراطي الكُردستاني يُنظر: حبيب محمد كريم، تأريخ الحزب الديمقراطي الكُردستاني/ (العراق في محطات رئيسية) ١٩٤٦-١٩٩٣، مطبعة خبات ، دهوك، ١٩٩٨.

(5) " النور" ، العدد ٦٩، ٢ كانون الثاني ١٩٦٩ ؛ F.O, 1019/1 , Political Sttuation in Iraq , No , 37 Confidental , Part 5 1952 , P 213.

؛ جلال طالباني، كُردستان والحركة القومية الكُردية، ص ١٧٧.

(6)" النور"، العدد ٧٠، ٤ كانون الثاني١٩٦٩؛ أركان حمه أمين رشيد الزرداوي، نشأة وعلاقة الحزب الديمقراطي الكُردستاني مع الحكومات والأحزاب السياسية العراقية للمدة١٩٤٦ لغاية ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة سانت كلمنتس، ٢٠١٢، ص٧٢.

(7) " النور" ، العدد ٧٣، ٨ كانون الثاني ١٩٦٩ ؛ غسان متعب الهيتي، علي غازي أحمد الردام، العلاقة بين عبدالكريم قاسم والحزب الديمقراطي الكُردستاني (البارتي)، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد ١، آذار ٢٠٢٣، ص ١١٤.

(8) " النور" ، العدد ٧٨، ١٤ كانون الثاني ١٩٦٩ ؛ سديق سالّح، رەفيق سالّح، روژنامه وانيى نهينى پارتى ديموكراتى كوردستان – عيراق (١٩٤٦-١٩٥٨)، بنكەى ژين ، سليمانى، ٢٠١١، ل٤٢ ؛ "الثورة" ، (جريدة) ، بغداد، العدد ٣٢، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٨.

(9) " النور" ، العدد ٧٩، ١٥ كانون الثاني ١٩٦٩.

(10) عادل محمد حسين العليان، ياس خضير إبراهيم، موقف الزعيم عبدالكريم قاسم من الكُرد ١٩٥٨-١٩٦٠، بحث منشور في مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، المجلد ٧، العدد 19، السنة السابعة، شباط ، ٢٠٢٠، ص 38 ؛ الوقائع العراقية العدد ٢٤، ٣ أيلول 1958.

(11) " النور" ، العدد ٨٠ ، ١٦ كانون الثاني ١٩٦٩ ؛ عبدالفتاح علي البوتاني، التطورات السياسية الداخلية في العراق 14 تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣، مطبعة خاني، دهوك، ٢٠٠٧، ص 72.

(12) سمر فضلًا عبد الحميد محمد، أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، (د.ت)، ص 135 ؛ للمزيد من التفاصيل عن علم الجمهورية العراقية ينظر: علي صالح عبدالحسن عيسى، رموز السيادة الوطنية في العراق (١٩٢١-١٩٦٣) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ٢٠٢٠، ص 105.

(13) " النور" ، العدد ٨٤ ، ٢١ كانون الثاني ١٩٦٩ ؛ نوري عبدالحميد العاني، علاء جاسم محمد الحربي، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، ط٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٤٢٢ .

(14) مجلس السيادة: هو مجلس رئاسي عراقي تأسس بموجب بيان الثورة رقم (١) في 14 تموز 1958 كان يتولى مهامه رئيس الجمهورية، وتم تأليفه من الفريق الركن نجيب الربيعي رئيسًا ومحمد مهدي كبة عضوًا وخالد النقشبندي عضوًا . المزيد ينظر: نوري عبدالحميد العاني وآخرون، المصدر السابق، ص ٥٢ .

(15) خالد النقشبندي: ولد عام 1915 في قرية بامرني التابعة للعمادية التي كانت تابعة لمتصرفية الموصل آنذاك، كان من أسرة محافظة، التحق بالكلية العسكرية وتخرج منها عام 1937 وكلية الأركان عام 1945 وكلية الحقوق 1950، ثم تقلد بعدها مناصب عسكرية عديدة، اعتزل الخدمة العسكرية وعمل في الخدمة المدنية فعُين على إثرها قائمقام رانيا وبعدها قائمقام حلبجة وعندما قامت الثورة كان يعمل متصرفًا (محافظ) للواء محافظة أربيل ثم عين كأحد أعضاء مجلس السيادة في أعقاب ثورة 14 تموز 1958، توفي في 27 تشرين الثاني 1961. للمزيد ينظر: سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨-١٩٧٠، لندن ١٩٩٠، ص 36-٣٨ ؛ جمال بابان، أعلام الكُرد،ج١، دار آراس للطباعة والنشر، أربيل، ط٢، ٢٠١٢، ص 196.

(16) بابا علي الشيخ محمود الحفيد: ولد في السليمانية في عام 1912، وهو الابن الثاني للشيخ محمود الحفيد، أكمل دراسته في السليمانية، ثم أُرسل إلى كلية فكتوريا في الإسكندرية وتخرج فيها عام 1932، ونال شهادة في علم الاقتصاد من جامعة كولومبيا في نيويورك عام1933، أنتخب نائبًا في مجلس النواب عام 1947، وبعد ثورة 14 تموز 1958 كُلف بمنصب وزير المواصلات والأشغال، وبعد انقلاب ٨ شباط 1963 أصبح وزيرًا للزراعة، وترك العراق وأقام سنتين في طهران وبيروت، ثم اتخذ من لندن مقامًا له، توفي عام 1996. للمزيد ينظر: آراس حسين ألفت، بابا علي الشيخ محمود الحفيد ودوره السياسي في العراق ١٩١٢ – ١٩٩٦، دار الثقافة والنشر الكُردي، بغداد ، 2014 ؛ محمد علي الصويركي، معجم أعلام الكُرد في التاريخ الإسلامي والعصر الحديث في كُردستان وخارجها، السليمانية، ٢٠٠٦، ص 135.

(17) " النور" العدد ٨٠ ، ١٦ كانون الثاني ١٩٦٩ ؛ عبدالفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص٧٦.

(18) " النور" ، العدد ٨٥ ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٩ ؛

(19) " النور" ، العدد ٨٨ ، ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٩ ؛ أركان حمه أمين رشيد الزرداوي، المصدر السابق، ص ٧٤ .

(20) " النور"، العدد ٨٩ ، ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٩.

(21) " النور"، العدد ٩٠ ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٩.

(22) أُجبر المُلا مصطفى البارزاني على ترك العراق عام 1945 عقب المناوشات العسكرية مع الحكومة المركزية والمجموعات العشائرية المنافسة، إلى جمهورية مهاباد ومنح فيها رتبة جنرال وبعد انهيارها لجأ عام 1947 إلى الاتحاد السوفيتي ومكث فيه أحد عشر عامًا . للمزيد ينظر: وليام إيكلتون جي– ار، الجمهورية الكُردية في مهاباد 1946 ترجمة حسين أمين، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص 42 ؛ مجيد خدوري، العراق الجمهوري أمير قم، إيران، ١٩٩٧، ص٥٧.

(23) خەبات "النضال"، (جريدة)، بغداد، العدد ٢٦٨، ١٩٦٠.

(24) " النور" ، العدد ٨٨ ، ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٩ ؛ عماد عبدالسلام رؤوف، الملفة الشخصية للواء عبدالكريم قاسم، ص ٨٨.

(25) " الجمهورية" ، العدد ٨٨ ، ١٤ أيلول ١٩٦١ ؛ عادل محمد حسين العليان، ياس خضير إبراهيم، المصدر السابق، ص ٤٢–٤٥.

(26) "النور" ، العدد ٩٢، ١ شباط ١٩٦٩ ؛ ستار محمد علاوي الحياني، المشكلة الكُردية في عهد عبدالكريم قاسم ١٩٥٨–١٩٦٣، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص ٥١–٥٣.

(27) بهاء داخل هاشم حسن، موقف الاتحاد السوفيتي من القضية الكُردية في العراق ١٩٦١–١٩٧٥، رسالة ماجستير، كلية الأدب، جامعة ذي قار، ٢٠٢١، ص ٤١.

(28) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الأول، ج١، دار مصر للطباعة، بغداد، ٢٠٠٩، ص56 .

(29) ستار محمد علاوي الحياني، المشكلة الكُردية في عهد عبدالكريم قاسم، ١٩٥٨–١٩٦٣، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦، ص 50 .

(30) عبدالفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكُردية التحررية لملاحظات تاريخية ودراسات أوليه، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، أربيل ، 2001، ص 68 .

(31) عبدالوهاب الشواف: ولد في عام ١٩١٦ في بغداد، ودخل المدرسة العسكرية في 15 أيلول ١٩٣٦، فمنح على إثرها رتبة ملازم ثان ثم اشترك في قمع الانتفاضة في النجف عام ١٩٥٢ بعد إرساله من قبل نورالدين محمود وكان أحد الضباط الأحرار في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، قاد انتفاضة في الموصل في ٨ آذار ١٩٥٩ وقتل على إثرها. المزيد ينظر: خليل إبراهيم حسين، ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩، ج١، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٧؛ وئام شاكر غني عطره، حركة عبدالوهاب الشواف عام ١٩٥٩ وموقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية منها، بحث منشور في مجلة بيت الحكمة ، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٦ .

(32) رشيد لولان: ولد في عام 1882 في برادوست في محافظة أربيل وسكن في قرية سيده كان، له العديد من المُريدين في كُردستان تركيا وإيران وقف ضد ثورات البارزانيين بجانب الحكومة الملكية ثم وقف ضد العهد الجمهوري والإصلاح الزراعي وسلطة البارزانيين، حتى قام في ١٩٥٩ بمحاصرة سيده كان، إلا أن الحكومة العراقية طلبت من المُلا مصطفى القضاء على تمرده خلال يومين وهرب لولان ومن معه إلى إيران، توفي عام ١٩٦٤. للمزيد ينظر: دانا دمز شمدت، رحلة رجال شجعان في كُردستان، تر: جرجس فتح الله، ط٢، دار آراس، أربيل، ١٩٩٩، ص128 ؛ محمد السعودي إبراهيم ، المواقف الإيرانية اتجاه القضايا العراقية ١٩٥٨-١٩٦٣، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية، الزقازيق، العدد 38، (د.ت)، ص 102 .

(33) وئام شاكر غني عطره، سياسة الحكومة العراقية تجاه المشكلة الكُردية في ظل الوثائق البريطانية تموز ١٩٥٨-نيسان 1966، بحث منشور في مجلة لارك للفلسفلة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد٢، العدد 41، 2021، ص 494 .

(34) " النور" ، العدد ٩٣ ، ١ شباط ١٩٦٩ ؛ إبراهيم الونداوي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية، دار الشؤون الثقافية، بغداد ، ١٩٩٠، ص 32 .

(35) " النور" ، العدد ٩٥ ، ٣ شباط ١٩٦٩ ؛ خليل إبراهيم حسين، الصراع بين عبدالكريم قاسم والشيوعيين وعبدالوهاب الشواف وضباط الموصل الموحدين، بغداد، ١٩٨٨، ص 312 .

(36) هاوكار كەريم حەمە شەريف ، شورش ئەيلوول ليكولينه وەيه كى ميژوويى له ريكخستن وچالا كييه سەريا زبيەكان (١٩٦١-١٩٧٠)، زانكوى سەلاحەدين ، هەولير، ٢٠٠٩، ل١٩ .

(37) أحمد محمد أمين قادر، القضية الكُردية في العراق في مؤلفات العرب العراقيين حتى عام 1975 دراسة تاريخية سياسية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين، أربيل، 2016، ص 105 .

(38) في ٩ كانون الثاني قدم المُلا مصطفى ونوري شاويس وعمر مصطفى وإبراهيم أحمد طلبًا إلى وزارة الداخلية للموافقة على تأسيس حزب (باسم بالحزب الديمقراطي الموحد لكُردستان العراق) وضم منهاجه 23 مادة كانت أهمها فيما يتعلق بالحكم الذاتي للكُرد، وأكد في منهاجه السير على غرار النظرية العلمية للماركسية، إلا أن عبدالكريم قاسم شذب العديد من الفقرات التي تعارض حكومته مبتدأً بالتسمية (الحزب الديمقراطي الكُردستاني) عن مواد المنهاج الداخلي للحزب. انظر: "الشعب" ، (جريدة)، بغداد، العدد 299 ، ١ كانون الثاني ١٩٦٠، عبدالفتاح علي البوتاني، التطورات السياسية الداخلية في العراق....، ص 290 .

(39) هو القانون الذي أصدره عبدالكريم قاسم في الأول من كانون الثاني عام 1960 في محاولة منه لإصلاح الأحوال السياسية وأجاز بموجبه أربعة أحزاب (الحزب الوطني التقدمي ، والحزب الشيوعي العراقي ، والحزب الوطني الديمقراطي ، والحزب الديمقراطي الكُردستاني) حاول من خلاله كسب أفراد الشعب والفئات والأحزاب السياسية في العراق إلا أنه لم يمضِ عامًا واحدًا حتى بدأ يلاحق تلك الأحزاب وعرضت صحفها للإغلاق. للمزيد ينظر: علي خيون، ثورة ٨ شباط ١٩٦٣ في العراق الصراعات... واللتحولات، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، البصرة، (د.ت)، ص٩١ ؛ عبدالسميع خلف عبد، سفيان محمد صالح، الدستور والوحدة الوطنية في منظور بعض الصحف العراقية ١٩٥٨-١٩٦١ (الكُرد نموذجًا)، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد ٤، 2021، ص٢٤١ .

(40) علي سنجاري، صفحات من نبع ذاكرتي في الحزب الديمقراطي الكُردستاني في مطبعة خاني ، دهوك، ٢٠١٥، ص٢١.

(41) " النور" ، العدد ١٢٨ ، ٢٠ آذار ١٩٦٩ .

(42) " النور" ، العدد ١٢٩ ، ٢١ آذار ١٩٦٩ ؛ مجموعة باحثين، ثورة أيلول منعطف في التاريخ السياسي الكُوردي، أعمال المؤتمر العلمي الدولي الثالث، جامعة دهوك، ٢٠٢١، ص٥٢١ .

(43) " النور" ، العدد ٢٤٥ ، ١٣ آب ١٩٦٩ ؛ أيوب بارزاني ، الحركة التحريرية الكُوردية وصراع القوى الإقليمية والدولية ١٩٥٨-١٩٧٥حقائق المشرق، جنيف – سويسرا، ص٤٢ .

(44) غسان متعب الهيتي، علي غازي أحمد الردام، المصدر السابق، ص١٢٩ .

(45) د.ك.و ، رقم الملفة ٢٤ ، تقارير خاصة (١٩٥٩-١٩٦١)، تموز ١٩٦١ ؛ بهاء داخل هاشم حسن، المصدر السابق، ص ٥٥ ؛ " الثورة" ، العدد ٥٥٥ ، ١٧ شباط ١٩٦١ .

(46) " النور" ، العدد ٢٠٩ ، ٢٩ حزيران ١٩٦٩ ؛ Lokman I. Meno , The Kurdish Question in U.S. Foreign Policy , Documentary Reference Collections , London , 2004 , p 409 ؛ أوريل دان ، العراق في عهد قاسم تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣ ، تر: جرجيس فتح الله ، السويد، ١٩٨٩، ص٤١٧ .

(47) همفري تريفليان hmfry triflian : ولد في عام ١٩٠٥ ، وتخرج من جامعة كامبردج ، خدم في السلك المدني لدى السلطات البريطانية في الهند وأصبح عام 1953 القائم بالأعمال البريطانية في الصين، ثم أصبح فيما بعد سفير لبريطانيا في مصر عام 1955 ، وخلال الأعوام 1958 – 1961 عُين سفيرًا في العراق ثم عام 1962 سفيرًا للاتحاد السوفيتي ومُنح لقب البارون لقاء خدماته لبريطانيا، توفي في ٨ شباط 1985. للمزيد ينظر: خليل علي مراد، ميهفان محمد حسن، موقف بريطانيا من القضية الكُوردية في العراق ١٩٦١-١٩٧٥ ، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة زاخو ، الجزء ٣ ، العدد٤ ، ٢٠١٦ ، ص 615 ؛ عبدالسميع خلف عبد حبيب الجنابي، تطور المشكلة الكردية...، ص 86 .

(48) كشف إبراهيم أحمد العضو في الحزب الديمقراطي الكُردستاني أن عبدالكريم قاسم بدأ يبث الإشاعات حول تمويل المُلا مصطفى بالأسلحة من بريطانيا وكانت عارية عن الصحة هدف من ذلك لتشويه سمعة المُلا مصطفى ووصفُ أعماله بالهدامة محاولًا إبعاده عن الحزب الديمقراطي الكُردستاني إلا أن أعضاء الحزب رفضوا ذلك وكان

عبدالكريم قاسم مستندًا في سياسته إزاء الكُرد آنذاك إلى التقارير الأمنية الخادعة التي صورت له بأن نظام حكمه قويًا . للمزيد ينظر:

Foreign Relations of The United States , Vol Xxvll , 1968-1976 , Docu Ments on Iran And Iraq Me Movandum of Converstion Wasnington 29 May , 1968 , P 18 ؛ عادل تقي عبد محمد البلداوي، نضال الشعب الكُردي وموقع البارزاني في الوقائع العراقية السرية، دار الثقافة والنشر الكُردية، بغداد، ٢٠٠٣، ص ٧١-٧٣.

(49) " النور" ، العدد ٢١٢ ، ٢ تموز ١٩٦٩ ؛ خليل علي مراد ، ميهفان محمد حسين،المصدر السابق، ص ٦٠٧ ؛ فايزة محمد حسن ملوك ، رؤية صحيفة التايمز البريطانية لحركة أيلول الكُردية (١٩٦١-١٩٧٥)، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة دهوك ، العدد ٨ ، ٢٠١٦ ، ص ٥٤٢ .

(50) " النور" ، العدد ٢١٥ ، ٥ تموز ١٩٦٩ ؛ شيركو حبيب، ثورة ١١ أيلول ١٩٦١ في عدد من الصحف العربية والأجنبية ، مطبعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠٢٢، ص١٦ .

(51) "الأهرام" ، (جريدة) ، (مصر) ، العدد ٢٧٤١٤ ، ١٩٦٢/١/١ ؛ محمود محمد محمود زايد ، ماهية الثورة أيلول في الصحافة المصرية على عهد عبدالكريم قاسم (١٩٦١-١٩٦٣)، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة زاخو، العدد ٤ ، 2016، ص ٦٢٤ .

(52) " النور" ، العدد ٢١٠ ، ٢ تموز ١٩٦٩ ؛ ئازاد عوبيد سالح، كاريگەريى شورش ئەيلوول لەسەر رۆژنامە وانيى كوردى ١٩٦١-١٩٧٥ ، هەولير، ٢٠٠٧، ل١٣٠ .

(53) "النور" ، العدد ٢١٤، ٥ تموز ١٩٦٩؛ أركان حمه أمين رشيد الزرداوي، المصدر السابق، ص٦٧.

(54) في 13 آذار 1961 أصدرت الحكومة مذكرة اعتقال بحق إبراهيم أحمد بتهمة ارتكاب جريمة جنائية هي المشاركة في حادثة قتل (صديق ميران) رئيس عشيرة خوشناو واحد من مؤيدي عبدالكريم قاسم، على الرغم من نكران إبراهيم أحمد مما جعل الأخير يختفي عن الأنظار. للمزيد ينظر: "الأهالي"، (جريدة)، بغداد، العدد 26، ١٤ آذار 1961 ؛ أوريل دان ، المصدر السابق، ص ٤٣١ .

(55) " النور" ، العدد ٢١٦ ، ٧ تموز ١٩٦٩؛ جلال طالباني، كُردستان والحركة القومية الكُردية، ص١٩٠.

(56) " النور" ، العدد ٢٢٠ ، ١١ تموز ١٩٦٩ ؛ فيبي مار، المصدر السابق، ص٦١ .

(57) " النور" ، العدد ٢٣٠ ، ٢٧ تموز ١٩٦٩ ؛ جلال طالباني ، كُردستان والحركة القومية الكُردية، ص٢٠٥ ؛ سمر فضلًا عبدالحميد محمد، المصدر السابق، ص١٦٣ .

(58) " النور" ، العدد ٢٣٢، ٢٩ تموز ١٩٦٩ .

(59) أحمد محمد أمين قادر ، القضية الكُردية في العراق في مؤلفات العرب العراقيين حتى عام ١٩٧٥ دراسة تاريخية سياسية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، أربيل،٢٠٠٦ ، ص١١٤.

(60) أحمد البارزاني: ولد في بارزان عام ١٨٩٦ وتولى المشيخة في عام ١٩١٤ ، وبعد إعدام شقيقه عبدالسلام البارزاني قام بإعادة صفوف الجيش على خلفية ماتعرضت له عشيرته من نكبات متتالية من القوات الحكومية، وفي 1927 برز قائدًا للحركة الكُردية وفي عام 1932 أجبرته الحكومة على التوجه إلى تركيا ثم عاد إلى العراق بعد صدور العفو عنه عام 1933 وسجن عام 1946 وتم إطلاق سراحه بعد أسبوع من نجاح ثورة 14 تموز

1958، توفي في عام 1969 . للمزيد ينظر: مهند علي فرحان ، الشيخ أحمد البارزاني وأثره الاجتماعي والسياسي في كُردستان العراق ١٨٩٦–١٩٦٩، رسالة ماجستير، كلية التربية العلوم الإنسانية، جامعة ديالى، 2015.

(61) " النور" ، العدد ٢٣٣ ، ٣٠ تموز ١٩٦٩ ؛ وئام شاكر غني عطرة، المصدر السابق، ص٤٩٤ .